UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

UN WATER

تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية
الموارد المائية ٢٠١٩

لن يُترك أحد دون مياه

الملخص التنفيذي

©Nikada/iStock/Getty Images

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

البرنامج
العالمي لتقييم
الموارد المائية

أهداف
التنمية
المستدامة

إن التحسينات في إدارة الموارد المائية والحصول على خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي أمران أساسيان لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال «عدم ترك أحد دون مياه» عندما يتعلق الأمر بالاستمتاع بعديد الفوائد والفرص التي توفرها المياه.

مياه العالم: مورد متناقص بشكل متزايد

يتزايد استخدام المياه في جميع أنحاء العالم بنسبة ١ ٪ سنويا منذ الثمانينات، ومما يدفع هذا الازدياد مزيج من النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الاستهلاك المتغيرة. ومن المتوقع أن يستمر الطلب العالمي على المياه في الارتفاع بنفس المعدل حتى عام ٢٠٥٠، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٠ إلى ٣٠٪ عن المستوى الحالي لاستخدام المياه، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الطلب في القطاعين الصناعي والمنزلي.

ويعيش أكثر من ملياري شخص في بلدان تعاني من إجهاد مائي مرتفع، ويعاني حوالي ٤ مليارات شخص من شُح شديد في المياه خلال شهر واحد من السنة على الأقل. وسوف تستمر مستويات الإجهاد في التزايد مع تزايد الطلب على المياه وتعاظم آثار تغير المناخ.

الوصول إلى إمدادات المياه والصرف الصحي

إن ثلاثة من كل عشرة أشخاص لا يحصلون على مياه شرب آمنة. كما أن ما يقرب من نصف الأشخاص الذين يشربون الماء من مصادر غير مأمونة يعيشون في صحاري جنوب أفريقيا. كما لا يستطيع ستة من أصل عشرة أشخاص الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، ويمارس واحد من بين تسعة أشخاص التبرز في العراء. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام العالمية تحجب أوجه التفاوت الكبيرة بين المناطق والبلدان وحتى داخل المجتمعات والأحياء.

وقد أثبتت الدراسات العالمية للتكاليف والفوائد أن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (Water, Sanitation and Hygiene, WASH) تُوفرعوائد اجتماعية واقتصادية جيدة عند مقارنتها بتكاليفها، وذلك بمتوسط عالمي لنسبة التكاليف الى الفوائد قدره ٥,٥ للصرف الصحي المحسن و ٢,٠ لمياه الشرب المُحسنة. من المرجح أن فوائد تحسين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للمجموعات الضعيفة ستغير نتائج تحاليل التكاليف والفوائد إذا أخذت بعين الاعتبار التغييرات في الإدراك الذاتي للوضع الاجتماعي والكرامة لهذه المجموعات.

حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

من المعترف به أن مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية هي حقوق أساسية للإنسان، حيث لا غنى عنها للحفاظ على سبل عيش صحية وأساسية في الحفاظ على كرامة جميع البشر.

ويُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان الدول بالعمل من أجل تحقيق الوصول الشامل إلى المياه والصرف الصحي للجميع، دون تمييز، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجاً.

ويتطلب إعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي إتاحة الخدمات، والوصول إليها فعلياً، وبأسعار معقولة، وكذلك أن تكون آمنة ومقبولة ثقافياً.

إن شِعارنا «لن يُترك أحد دون مياه» يقع في صميم التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تمكين جميع الأشخاص في جميع البلدان من الاستفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الإعمال التام لحقوق الإنسان.

ويجب توخي الحذر فيما يتعلق بالتمييز بوضوح بين «حقوق المياه» وحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي. أما حقوق المياه، والتي عادة ما يتم تنظيمها بموجب القوانين الوطنية، فيتم ضمانها لفرد أو منظمة من خلال حقوق الملكية أو حقوق الأراضي، أو من خلال اتفاق يتم التفاوض عليه بين الدولة ومالك (ملاك) الأراضي. وهذه الحقوق غالباً ما تكون مؤقتة ويمكن سحبها. أما حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي فليست مؤقتة ولا تخضع لموافقة الدولة، ولا يمكن سحبها.

امرأة في مخيم للنازحين بسبب الفيضانات

©UNCHR/S.Phelps, www.flickr.com, licensed under Creative Commons (CC BY-NC-SA 2.0)

من الذين يتم تركهم خلفنا دون مياه؟

هناك العديد من الأسباب المحظورة للتمييز، لكن الفقر عادة ما يظهر بشكل بارز.

ويُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان الدول بالعمل من أجل تحقيق الوصول الشامل إلى المياه والصرف الصحي للجميع، دون تمييز، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجاً.

حيث تعاني النساء والفتيات باستمرار من التمييز وعدم المساواة في التمتع بحقوقهن الإنسانية في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في أجزاء كثيرة من العالم. فالأقليات العرقية وغيرها من الأقليات، بما في ذلك الشعوب الأصلية (السكان الأصليون) والمهاجرون واللاجئون، والأشخاص الذين ينحدرون من أصول وأقليات معينة (مثل الطوائف)، غالباً ما يتعرضون للتمييز، وكذلك الأمر بالنسبة للأقليات الدينية واللغوية. كما ويمكن أن تكون الإعاقة والسن والحالة الصحية عاملاً، لأن الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو فكرية أو حسية ليسوا ممثلين بشكل مناسب ضمن الذين يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي. كما ويمكن أن تؤدي الاختلافات في الملكية، وحيازة الأراضي، والمسكن، والوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى التمييز أيضاً.

ولا تشكل هذه القائمة بالضرورة قائمة شاملة لمثل هذه المجموعات أو الأفراد الذين هم في حالة ضعف، ومن المهم ملاحظة أن بعض الأشخاص قد يعانون من أشكال متعددة من التمييز (تقاطع مختلف أشكال التمييز).

توصيل خدمات المياه والصرف الصحي

يعتمد توافر المياه على كمية المياه المتوفرة فعلياً، وكيفية تخزينها وإدارتها وتوزيعها على مختلف المستخدمين. كما يشمل الجوانب المتعلقة بإدارة المياه السطحية والمياه الجوفية، فضلا عن إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها.

وتشير إمكانية الوصول إلى المياه إلى كيفية توصيل المياه أو الحصول عليها فعلياً. ويعتبر توصيل المياه بالأنابيب الطريقة الأقل تكلفة لنقل المياه في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وعندما تكون شبكات الأنابيب غير متوفرة، يعتمد الناس في الغالب على الآبار أو أنظمة إمدادات المياه المُجتمعية (مثل توصيل المياه عبر الأكشاك والبائعين أو شاحنات المياه). وفي الحالة الأخيرة، غالباً ما يدفعون أسعاراً أعلى بعدة مرات لمياه أقل جودة، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة بين الأغنياء والفئات المحرومة.

وترتبط معالجة المياه بالعمليات المستخدمة لتنقية وتطهير وحماية المياه من إعادة التلوث. حيث تعتمد الطرق الأكثر شيوعًا لمعالجة المياه على الطاقة (عادةً ما تكون الكهرباء) ويجب أن تكون متوفرة على مدار الساعة – وهو أمر نادر الحدوث في معظم البلدان النامية. كما توجد حلول قائمة على التكنولوجية البسيطة وحلول قائمة على الطبيعة ولكنها عادة لا تطبق على نطاق واسع.

ويشتمل الصرف الصحي بشكل عام على مرافق داخلية أو خارجية لجمع ونقل ومعالجة والتخلص من النفايات مع ضمان الظروف الصحية المناسبة. وعادة ما تشير أنظمة الجمع إلى نظام المرحاض. أما عملية النقل فهي تأتي في سياق البنية التحتية الرمادية المعروفة بنظام الصرف الصحي المقام تحت الأرض، على الرغم من أنه في بعض الحالات يتم نقل النفايات بواسطة الشاحنات، وعادة ما تتضمن المعالجة – في حال توافرها – محطات معالجة مياه الصرف المركزية أو الأنظمة المحلية (مثل خزانات الصرف الصحي أو الحفر الامتصاصية). وعادة ما يتم تقسيم التخلص من المنتجات النهائية إلى نفايات سائلة وصلبة والتي إما أن يتم التخلص منهما بطريقة آمنة في البيئة، أو أن يتم تجميعها في منشآت النفايات الخطرة التي سيتم التخلص منها بالحرق.

ويمكن للأخطار الطبيعية المرتبطة بالمياه، مثل الفيضانات والجفاف، أن تلحق الضرر بالبنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي، مما يعيق إيصال الخدمة لملايين البشر.

الأبعاد الاجتماعية

يجب أن تؤخذ العوامل الاجتماعية والثقافية التي تدفع بالإقصاء والتمييز بعين الاعتبار عند السعي إلى إعمال حقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، فضلاً عن تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goal 6).

وقد يحدث التمييز بطرق متعددة ولأسباب مختلفة. فيحدث التمييز المباشر عندما يتعرض الأفراد للتمييز في القوانين أو السياسات أو الممارسات التي تستبعد الناس بقصدٍ عن تقديم الخدمات أو المعاملة المتساوية. أما التمييز غير المباشر فيحدث عندما تبدو القوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات محايدة في ظاهرها، ولكن من الناحية العملية يكون لها أثر الاستبعاد في تقديم الخدمات الأساسية.

إن التوفير الأساسي للمياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي في المنازل وفي أماكن العمل من شأنه أن يعزز صحة القوى العاملة وإنتاجيتها. كما وأن توفير مرافق مماثلة في المدارس يعزز نتائج التعليم عن طريق الحد من التغيب عن الدراسة، وخاصة بين الفتيات المراهقات.

يمكن ملاحظة مستويات منخفضة، بشكل نسبي، في وصول الأقليات العرقية والسكان الأصليين إلى خدمات المياه والصرف الصحي. إن تقدير قيمة المعارف التقليدية من خلال الاعتراف بقدرة الشعوب الأصلية على إدارة الأراضي والمياه يدعم الدمج وإعمال حقوق الإنسان.

الحوكمة الرشيدة

من الضروري وجود هياكل مؤسسية شاملة للحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان الوصول العادل إلى إمدادات مستدامة للمياه والصرف الصحي.

ولا يمكن للحكومة وحدها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن «توفير» خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي لجميع المواطنين، وخاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض. عندما يكون دور الحكومات موجها نحو وضع السياسات وتنظيمها، فإن التقديم الفعلي للخدمات يتم بواسطة أطراف غير تابعة للدولة أو إدارات مستقلة. كما أن آليات المساءلة الجيدة تعمل على مساعدة المؤسسات ذات القدرة الكافية على الوفاء بواجباتها لرصد وتنفيذ التزامات مقدمي الخدمات.

إن تحقيق التنسيق والتماسك بين مختلف المستويات المؤسسية أمر ضروري لضمان تحقيق أهداف السياسات الموضوعة. وفي السياق الحالي للحوكمة متعددة المستويات، أصبح دور المنظمات غير الحكومية في التعبير عن آراء المجتمع المدني وتعزيز المشاركة النشطة للجمهور، مؤثراً بشكل متزايد في صياغة السياسات. يمكن للشركات الكبرى أيضا أن يكون لها تأثير كبير على صنع السياسات ونتائجها.

نساء من السكان الأصليين في البرازيل

©Filipefrazao/iStock/Getty Images; ©Paninda Wijitpanya/iStock/Getty Images

من الضروري وجود هياكل مؤسسية شاملة للحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان الوصول العادل إلى إمدادات مستدامة للمياه والصرف الصحي.

وتُعتبر الإجراءات «المساندة للفقراء» أكثر شيوعًا في تصريحات السياسات من آليات التتبع أو مراقبة تقديم الخدمات. ويمكن إعاقة تنفيذ السياسات بسبب عدم تطبيق التدابير المالية لتنفيذ الإجراءات المساندة للفقراء للحد من التباينات والاختلافات في توفير خدمات المياه. ويمكن أن تؤدي السياسات الطموحة مع الأهداف غير الواقعية إلى عدم التوافق بين المسؤوليات والموارد المتاحة للجهات المسؤولة. فالفساد والتنظيم المفرط و/ أو الالتزام الصارم بالقواعد الرسمية، التي تميل إلى التطابق مع القصور البيروقراطي، يمكن أن يزيد من تكاليف المعاملات، ويثبط الاستثمارات، ويُحتمل أن يؤدي إلى إعاقة أو إيقاف إصلاحات إدارة المياه.

يدافع النهج القائم على حقوق الإنسان (Human Rights Based Approach, HRBA) عن المعايير الأساسية والمبادئ والمقاييس الخاصة بأطر حقوق الإنسان. ويشمل ذلك عدم التمييز والمشاركة النشطة والمجانية والفعالة، فضلاً عن تمثيل الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع فقيرة أو ضعيفة والكفاح من أجل مصالحهم. وترتبط الإدارة الرشيدة بالنظم التي تتمتع بصفات المساءلة والشفافية والشرعية والمشاركة العامة والعدالة والكفاءة، وبالتالي تتداخل مع مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان. كما تشمل الإدارة الجيدة للمياه تدابير وآليات تعزز التنفيذ الفعال للسياسات إلى جانب فرض عقوبات ضد الأداء الضعيف، والأعمال غير القانونية وإساءة استخدام السلطة. ولذا فإن مساءلة صناع القرار يتطلب المسؤولية والمقدرة والاستعداد بين أصحاب الحقوق (أو ممثليهم) لفحص الإجراءات أو فحص سبب عدم اتخاذ الإجراءات. وهذا بدوره يبني ويعمق الشفافية والنزاهة والوصول إلى المعلومات.

الأبعاد الاقتصادية

تعاني الفئات الضعيفة والمحرومة، الذين عادة لا يرتبطون بشبكة الأنابيب، شكلاً من أشكال التمييز من عدم الوصول الكافي إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وكثيراً ما يدفعون أكثر مقابل خدمات إمدادات المياه الخاصة بهم مقارنة بنظرائهم الموصولين بهذه الخدمات.

يفرض حق الإنسان في المياه والصرف الصحي التزامات على الدول والمرافق العامة لتنظيم المدفوعات مقابل الخدمات وضمان تمكين جميع أفراد السكان من الحصول على الخدمات الأساسية. إن ضمان أن تكون المياه في متناول الجميع يتطلب توصيات سياسية مصممة خصيصاً لمجموعات مستهدفة محددة.

وعادة ما يشمل الإنفاق على مياه الشرب والصرف الصحي استثمارات رأسمالية كبيرة ونادرة، بما في ذلك تكلفة البنية التحتية والتوصيل إليها بالإضافة إلى الإنفاق المتكرر على التشغيل والصيانة. ولذلك فإن إحدى الطرق لزيادة القدرة على تحمل التكاليف تكمن في تخفيض تكاليف تقديم الخدمة. إن الابتكار التكنولوجي ونشره، وتعزيز الإدارة – من خلال الحكم الرشيد وممارسات الشفافية، وتنفيذ التدخلات الفعالة من حيث التكلفة – يمكن أن يحسن كفاءة الإنتاج وبالتالي خفض تكاليف الخدمة.

إن ضمان أن تكون المياه في متناول الجميع يتطلب توصيات سياسية مصممة خصيصاً لمجموعات مستهدفة محددة.

وحتى مع تحسين الكفاءة، من المرجح أن تظل الإعانات مهمة لتحقيق التغطية الشاملة. ولأن الدعم غالباً ما يرتبط بالنفقات الرأسمالية، وغالباً ما يتم التركيز على المجتمعات الميسورة نسبياً، فإن الفئات غير الفقراء غالباً ما يكونون المستفيدين من تدخلات الدعم التي كانت تهدف أساسا إلى الوصول إلى الفقراء. وقد تكون خدمات الصرف الصحي مرشحاً أكثر طبيعية للإعانات من خدمات إمدادات المياه، لأن الرغبة في الدفع مقابل هذه الخدمات غالباً ما تكون أقل والفوائد الاجتماعية واسعة النطاق أعلى. إن الإعانات التي تشجع على زيادة المشاركة المجتمعية تُمكّن الفئات الضعيفة من توزيع الموارد وتوجيهها نحو أولوياتها الخاصة.

إن تحديد التعريفات الضريبية – وهو مصدر التمويل الرئيسي لتوفير الخدمة – يتطلب تحقيق توازن بين عدة أهداف رئيسية هي: استرداد التكلفة، والكفاءة الاقتصادية، والإنصاف، والقدرة على تحمل التكاليف. إن تصميم هياكل التعريفات الضريبية يشكل تحدياً لأن هذه الأهداف الأربعة غالباً ما تتعارض، ولذا فإن المقايضة غالباً ما تكون ضرورية من وقت لآخر. وتختلف خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة عن الخدمات الأخرى في أنها تُعتبر حقاً أساسياً وينبغي تقديمها للناس بغضِّ النظر عن التكلفة أو القدرة على الدفع. كما أنه من الممكن، ومن أجل تلبية أهداف القدرة على تحمل التكاليف والإنصاف، تقديم الإعانات من خلال التعريفات الضريبية على الماء، فقد تكون القسائم أو التوزيع النقدي أفضل من زيادة التعريفة الضريبية حسب الحجم (Increasing Block Tariffs, IBT).

ويمكن لكبار الشركات المقدمة لخدمات المياه والصرف الصحي استخدام التمويل التجاري ودعم المجموعات الضعيفة بشكل غير مباشر من خلال الدعم المتبادل. وفي هذه الحالة، قد تسمح آليات التسعير بتقديم الدعم المتبادل بين المجموعات السكانية باستخدام تعريفة ضريبية موحدة مع خصم للفقراء. من الناحية المثالية، يجب أن يكون مستوى التعريفة التي يدفعها العملاء الذين لا يحصلون على التخفيض مرتفعاً بما يكفي لسداد أصل الدين والفائدة من الناحية التجارية. ويمكن في بعض الحالات الأخرى أن يتم استكمال مستحقات التعريفة الضريبية من مصادر التمويل الأخرى مثل إيرادات الضرائب المحلية والمنح والتمويل. وسوف تتطلب نُهُج التمويل المختلطة تركيبات معقدة من التمويل الخاص بالتنمية والتمويل من القطاع الخاص والإعانات الحكومية لضمان الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة.

البيئة الحضرية

يوجد تفاوت كبير بين الأحياء الفقيرة والأحياء غير الفقيرة في الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي. وغالبا ما يتمتع الأغنياء بمستويات عالية من الخدمة بتكلفة منخفضة، في حين يدفع الفقراء سعراً أعلى بكثير مقابل خدمة مماثلة أو أقل جودة.

أما في المناطق شبه الحضرية فإنه غالباً ما لا يتم إدراجها في مخططات الخدمات عندما لا يدفع المقيمون الضرائب أو عندما تكون ترتيبات تأجير المساكن جزءاً من الاقتصاد غير الرسمي. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الأشخاص الأكثر فقراً وحرماناً في العالم غير معترف بهم أو محسوبون كجزء من النظام الرسمي، والأهم من ذلك أنهم يجدون صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، لأنهم يفتقرون إلى عنوان مادي فيظلون «غائبين» أو «ضائعين» في الإحصائيات الاجمالية.

تميل الأساليب التقليدية لإدارة الصرف الصحي وإدارة المياه العادمة في المناطق الحضرية إلى تفضيل الجمع والعلاج المركزيين على نطاق واسع مما يسمح بتحقيق وفورات الحجم. قد تكون الكثافة السكانية في المناطق شبه الحضرية منخفضة للغاية بحيث لا يمكن تبرير تكلفة التوصيلات المنزلية، ولا تصل إلى الكثافة العالية بما يكفي باستخدام نظم مصممة بشكل تقليدي. إن توفير مجموعات الأسر المعيشية (بدلاً من الأسر الفردية) في المناطق ذات الدخل المنخفض في المناطق شبه الحضرية والقرى الكبيرة يمكن أن يخفض تكاليف الاستثمار مع السماح في الوقت نفسه بمستوى جيد للخدمة لأشد الفئات فقراً.

مزارع في حقل أرز، تايلاندا

©UNHCR/B.Sokol, www.flickr.com, licensed under Creative

إن توفير البنية التحتية للصرف الصحي في المناطق الحضرية يتخلف كثيراً عن البنية التحتية لتوفير المياه في معظم المناطق الحضرية، كما أن أفقر سكان المناطق العشوائية هم الأكثر تضرراً. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقابل التحسين الكبير في الاحتياجات المائية استثماراً متناسباً في الصرف الصحي. على الرغم من أن أنظمة الإمداد بالمياه تكون في بعض الأحيان أفضل من خلال توفير شبكات أصغر يسهل إدارتها، إلا أن تحديات مياه الصرف الصحي وإدارة معالجة الحمأة غالباً ما تكون أكثر تعقيداً. والسبب الرئيسي هو عدم الرغبة في الدفع مقابل خدمات الصرف الصحي.

لقد كانت هناك محاولات عديدة لاستخدام استرداد الموارد (الماء، المواد المغذية، المعادن، الوقود الحيوي) لتعويض بعض تكاليف تقديم الخدمات. على الرغم من جهود الإنعاش الإضافية، كما هو الحال مع جميع «النفايات»، عندما تحتاج إلى النقل، فإن تكاليف ذلك غالباً ما تنفي الفوائد المكتسبة. تُوفر أنظمة معالجة المياه العادمة اللامركزية (Decentralized Wastewater Treatment Systems, DEWATS) بديلاً بتكاليف استثمارية وتشغيلية أقل بكثير ويمكن أن تقدم حلولاً أكثر كفاءة لظروف معينة، بما في ذلك في بعض المناطق شبه الحضرية.

الفقر في المناطق الريفية

إن أكثر من ٨٠٪ من جميع المزارع في العالم هي مزارع عائلية أصغر من ٢هكتار. يشكل ملاك المزارع الأُسرية الصغيرة أساساً للإمدادات الغذائية الوطنية، التي تساهم بأكثر من نصف الإنتاج الزراعي في العديد من البلدان. ومع ذلك، فإن الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي أكثر انتشاراً في المناطق الريفية.

ولا تزال البنية التحتية للمياه ضئيلة للغاية في المناطق الريفية الفقيرة، وبالتالي فهي غير كافية لضمان تغطية شاملة للمياه والصرف الصحي لملايين النساء والرجال في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة المؤسسية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية وتخصيص الميزانية – على المستويين الوطني ودون الوطني– لم تكن كافية لتلبية احتياجات الصيانة للبنية التحتية المائية الموجودة.

وتحتاج إدارة المياه لملاك المزارع الأُسرية الصغيرة إلى النظر في كل من الزراعة المطرية والمروية. وما يقرب من ٨٠ ٪ من الأراضي الزراعية العالمية تعتمد على الأمطار، ويتم إنتاج ٦٠٪ من المواد الغذائية في العالم من الأراضي المروية بالأمطار. وقد لا يضمن الري التكميلي في النظم الزراعية التي تعتمد على الأمطار ضمان بقاء المحاصيل فحسب، بل أيضاً زيادة المحاصيل التي تغذيها الأمطار الى ضعفين أو حتى ثلاثة أضعاف لكل هكتار لمحاصيل مثل القمح والذرة البيضاء والذرة الصفراء.

إن ضمان الوصول الآمن والمتكافئ إلى المياه في المناطق الريفية، مع توفير فرص للاستثمارات المائية في المستقبل، يتطلب المزيد من الاعتراف باحتياجات الري للمزارع الصغيرة في سياق مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني. فيجب ألا يتم تخصيص المياه لكبار المزارعين، سواء لأغراض الري أو لأغراض أخرى، على حساب شرعية صغار المزارعين، بغض النظر عن قدرتهم على إثبات حقوقهم في استخدام المياه.

اللاجئون والمشردون قسراً

يشهد العالم أعلى مستويات النزوح البشري على الإطلاق. فالصراع المسلح والاضطهاد وتغير المناخ، بالتوازي مع الفقر وعدم المساواة ونمو السكان الحضريين وسوء إدارة استخدام الأراضي وضعف الحوكمة، يزيد من خطر التشرد وآثاره.

وبعيداً عن منازلهم، غالباً ما يواجه اللاجئون والنازحون داخلياً عوائق في الوصول إلى إمدادات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي. كما ويعيش ما يقرب من ربع هؤلاء النازحين في المخيمات، لكن الغالبية العظمى منهم تم استضافتهم في المدن والبلدات والقرى. وفي الغالب فإن هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً والأشخاص عديمو الجنسية هم غير معترف بهم رسمياً من قبل الحكومة المحلية أو الوطنية، و مستثنون من جداول أعمال التنمية.

وبعيداً عن منازلهم، غالباً ما يواجه اللاجئون والنازحون داخلياً عوائق في الوصول إلى إمدادات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي.

ويؤدي التشريد الجماعي إلى الضغط على موارد المياه والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك الصرف الصحي والنظافة الصحية، في نقاط العبور والوجهة الأخيرة، مما يخلق عدم مساواة محتملة بين السكان الحاليين والوافدين الجدد. غالباً ما ترفض الحكومات المضيفة قبول أن وضعية النزوح قد تصبح طويلة الأمد، وتصر على بقاء اللاجئين/ النازحين داخلياً في المخيمات ذات المرافق «المؤقتة» أو «الاجتماعية» عند مستوى خدمة أقل من المجتمع المضيف. وقد يحدث الوضع بشكل عكسي أيضاً، حيث يحصل اللاجئون على خدمات مياه وصرف صحي ذات جودة أعلى مما هو متاح للمجتمعات المحلية المجاورة.

إن مسؤولية ضمان منح جميع اللاجئين / النازحين الحق في المرافق الصحية والمياه الملائمة تقع على عاتق الدولة، بغض النظر عن إقامتهم القانونية أو الجنسية أو غيرها من التصنيفات التي قد تكون بمثابة عوائق. مثلهم مثل جميع الأفراد، ينبغي أن يتاح للاجئين/ النازحين داخلياً الوصول إلى المعلومات وفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حقوقهم.

ويتم تشجيع الدول على تجنب سياسات «المخيمات» الخاصة باللاجئين/ النازحين، حيث يمكن أن تؤدي إلى التهميش (يرتبط مباشرة بالوضع القانوني و«الحق في العمل» أو «حرية التنقل»)، مما قد يؤدي إلى تفاقم المنافسة على الموارد مع المجتمعات المضيفة وتجعل من الصعب على اللاجئين/ النازحين الوصول إلى أسواق العمل. بدلاً من ذلك، يتم تشجيع الدول على اتباع سياسات لإشراك اللاجئين/ النازحين داخل المجتمعات الحضرية والريفية القائمة.

المنظورات الإقليمية

المنطقة العربية

سوف تستمر ندرة المياه بالنسبة لحاجة الفرد في المنطقة العربية في الزيادة بسبب النمو السكاني وتغير المناخ. وتتفاقم التحديات المتمثلة في ضمان الوصول إلى خدمات المياه للجميع في ظل ظروف ندرة المياه في مناطق النزاع التي تضررت فيها البنية التحتية للمياه ودمرت واستهدفت بغرض التدمير.

وتميل نسبة كبيرة من اللاجئين إلى البقاء في الأوضاع نفسها لعقود. وأصبحت المساعدات الإنسانية متشابكة بشكل متزايد مع العمل الإنمائي الذي يهدف إلى توفير المزيد من إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الدائمة في مخيمات اللاجئين والمستوطنات غير الرسمية. وقد تسبب هذا في بعض الأحيان في نشوب صراعات وتوترات مع المجتمعات المضيفة، لا سيما إذا لم يكن لدى هذه الأطراف إمكانية الوصول بالتساوي إلى خدمات المياه. وقد تم إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المشكلة في السنوات الأخيرة مع الحكومات والجهات المانحة والوكالات الإنسانية لتدرك أن عدم ترك أي شخص دون مياه يعني خدمة اللاجئين والمشردين داخليا وكذلك المجتمعات المضيفة.

لاجئون في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن.

©UNHCR/B.Sokol, www.flickr.com, licensed under Creative

آسيا والمحيط الهادئ

في عام ٢٠١٦، صنفت ٢٩ دولة من أصل ٤٨ دولة في المنطقة ضمن الدول ذات انعدام أمن مائي بسبب قلة توافر المياه وعدم انتظام سحب المياه الجوفية. كما وتتفاقم مشكلة ندرة المياه بسبب آثار تغير المناخ. حيث أصبحت الكوارث الطبيعية أكثر تواتراً وشدة، وباتت مخاطر الكوارث تتجاوز ما يمكن للناس تحمله. وهذا له تأثير كبير على توفير خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق المتضررة من الكوارث، بسبب تضرر البنية التحتية الخاصة بتوفير المياه والصرف الصحي وقضايا جودة المياه. وكذلك فإن توفير خدمات مياه وصرف صحي كافية وفاعلة للمناطق التي تستقبل الأشخاص الذين نزحوا من مناطق الكوارث يشكل تحدياً كبيراً.

تتسبب الكوارث في خسائر بنسب أعلى بكثير في البلدان والسكان الأكثر فقراً، حيث تفتقر تلك الشعوب إلى القدرة على التكيف والقدرة على التخفيف من أثر الكوارث. كما وتبين أيضا أن للكوارث آثار على الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، ونفقات الفرد على الصحة، ويمكن أن تتسبب أيضاً في دفع أشباه الفقراء – أولئك الذين يعيشون على أجور بين ١,٩٠ دولارًا أمريكيًا و٣,١٠ دولاراً أمريكياً في اليوم – إلى الوقوع تحت خط الفقر وحتى إلى الفقر المدقع.

أوروبا وأمريكا الشمالية

لا يزال الوصول إلى خدمات الصرف الصحي التي تتم إدارتها بأمان يشكل تحدياً في العديد من البلدان، لا سيما في المناطق الريفية. وفي حين أن الوضع سيء بشكل خاص بالنسبة لجزء كبير من السكان في أوروبا الشرقية، فإن القوقاز وآسيا الوسطى، والعديد من المواطنين في أوروبا الغربية والوسطى، وكذلك في أمريكا الشمالية، يعانون أيضا من عدم الوصول إلى المياه أو عدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى خدمات مياه الصرف الصحي. وكثيراً ما ترتبط أوجه اللامساواة بالاختلافات الاجتماعية والثقافية والعوامل الاجتماعية – الاقتصادية والسياق الجغرافي.

ولذلك يجب مكافحة اللامساواة على ثلاث جبهات: الحد من الفوارق الجغرافية، ومعالجة العقبات الخاصة التي تواجهها المجموعات المهمشة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، والحد من مخاوف القدرة على تحمل التكاليف.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

لا يزال ملايين الأشخاص في المنطقة بدون مصدر ملائم لمياه الشرب، في حين يعاني آخرون من عدم وجود مرافق آمنة وكافية للتخلص من الفضلات. كما ويتركز الكثير من الأشخاص الذين لا يحصلون على الخدمات في المناطق شبه الحضرية، ولا سيما في أحزمة الفقر الموجودة في محيط العديد من المدن في المنطقة. ولقد ثبت أنه من الصعب توفير خدمات ذات جودة مقبولة لهذه المناطق الهامشية.

وفي العديد من البلدان، تُركت منهجية الإدارة اللامركزية قطاع الإمداد بالمياه والصرف الصحي ذات هيكل مجزأ متكون من العديد من مقدمي الخدمات، دون إمكانات حقيقية لتحقيق وفورات الحجم أو الجدوى الاقتصادية، وتحت مسؤولية البلديات التي تفتقر إلى الموارد والحوافز اللازمة للتعامل بفعالية مع تعقد عمليات تقديم الخدمات. كما أدت اللامركزية إلى انخفاض حجم مناطق الخدمة وجعلها أكثر تجانساً، مما يحد من إمكانيات الدعم المتبادل وتُسهل عملية « الانتقاء والنخبوية» التي تؤدي إلى تهميش الفئات ذات الدخل المنخفض وإبعادها عن الاستفادة من الخدمات المقدمة.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

يلعب نقص البنية التحتية لإدارة المياه (ندرة المياه من الناحية الاقتصادية) دوراً مباشراً في استمرار الفقر في اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سواء من حيث التخزين أو التوريد والإمداد، أو تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. ويمثل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية حوالي ٦٠٪ من إجمالي سكان إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، ولا يزال العديد منهم تحت خط الفقر. في العام ٢٠١٥، تمكن ثلاثة من كل خمسة من سكان المناطق الريفية في المنطقة من الحصول على إمدادات مياه أساسية على الأقل، ولم يتمكن سوى واحد من كل خمسة منهم من الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. وهذا يشير إلى أن حوالي ١٠٪ من السكان ما زالوا يشربون المياه السطحية غير المعالجة، وأن الكثير من الفقراء في المناطق الريفية، ولا سيما النساء والفتيات، يقضون وقتا طويلا في جمع المياه.

ومن المتوقع أن يحدث أكثر من نصف النمو السكاني في أفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠ (أكثر من ١,٣ مليار نسمة، من أصل ٢,٢ مليار على مستوى العالم). غير أن توفير إمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى هذا العدد المتنامي من السكان ليس هو التحدي الوحيد بالنسبة لقارة أفريقيا، لأن الطلب على الطاقة والغذاء والوظائف والرعاية الصحية والتعليم سيزيد أيضاً. وعادةً يحدث النمو السكاني خاصة في المناطق الحضرية، وفي حال انعدام التخطيط السليم، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في الأحياء الفقيرة. ورغم قيام البلدان بتحسين الظروف المعيشية بشكل مطرد في الأحياء الفقيرة الحضرية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، إلا أن معدل بناء المساكن الجديدة لم يكن مواكباً لمعدل نمو السكان الحضريين.

الاستراتيجيات وخيارات الاستجابة

من منظور تقني، إن الاستجابات المحتملة لمعالجة نقص إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي للمجموعات المحرومة والمهمشة يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً من مكان إلى آخر. في حين أن المجتمعات الحضرية الكبيرة ذات الكثافة العالية توفر فرصاً للبنية التحتية والمرافق المركزية على نطاق واسع على الرغم من تقاسم الموارد ووفورات الحجم. وقد ثبت أيضاً أن أنظمة إمدادات المياه اللامركزية والصرف الصحي الأقل تكلفة هي حلول ناجحة في المستوطنات الحضرية الأصغر حجماً، بما في ذلك مخيمات اللاجئين. وبالنسبة للأشخاص في المناطق الريفية منخفضة الكثافة، فيتمثل أحد الأهداف الرئيسية في جعل المرافق الأكثر ملائمة أقرب إلى المنازل. لذلك فإن المبدأ الأساسي وراء اختيار تقنيات المياه والصحة والصرف الصحي هو ليس بالضرورة اختيار «أفضل الممارسات»، ولكنه يتمثل في إيجاد « أنسب الحلول المطابقة للوضع».

المبدأ الأساسي وراء اختيار تقنيات المياه والصحة والصرف الصحي هو ليس بالضرورة اختيار «أفضل الممارسات»، ولكنه يتمثل في إيجاد «أنسب الحلول المطابقة للوضع».

وقد أدى التمويل غير الكافي وعدم وجود آليات تمويل فعالة إلى خلق حاجز أمام تحقيق أهداف المياه والصرف الصحي للمجموعات الفقيرة والمهمشة. ويمكن التغلب على جزء معين من فجوة الاستثمار من خلال زيادة كفاءة النظام، والتي بإمكانها استخدام الموارد المالية المتاحة بصورة أكثر فعالية، والتي يمكن بدورها أن تقلل إلى حد كبير من التكاليف الإجمالية. ومع ذلك، ستظل الإعانات المستهدفة للفئات الضعيفة وهياكل التعريفات العادلة مصدراً هاماً للتمويل واسترداد التكاليف. كما وسيظل دعم الجهات المانحة الدولية حاسماً بالنسبة لدول العالم النامية، ولكنه لا يمكن أن يكون المصدر الرئيسي للتمويل. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance, ODA) أن تكون مفيدة بشكل خاص في حشد الاستثمارات من مصادر أخرى، مثل التمويل التجاري والمختلط، بما في ذلك القطاع الخاص. ومع ذلك، سيتعين على الحكومات الوطنية زيادة مبالغ التمويل العام المتاحة لتوسيع خدمات المياه والصرف الصحي.

ومع ذلك، فإن زيادة حجم التمويل والاستثمار وحده لا يضمن بالضرورة أن تصل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى جميع الأشخاص الأكثر حاجة. ولذلك يجب أن تكون الإعانات مصممة وشفافة وهادفة بشكل ملائم، ويجب تصميم وتنفيذ هياكل التعريفات بهدف تحقيق الإنصاف والقدرة على تحمل التكاليف ومستوى الخدمة المناسب لكل مجموعة مستهدفة.

رجل ماساي يتأمل المنظر الطبيعي

©Jocrebbin/iStock/Getty Images

ويُعدُّ البحث العلمي والتطوير والابتكار أمر ضرورياً لدعم عملية صنع القرارات عن بيّنة في هذا المجال. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم من حيث تصميم هياكل تعريفية متساوية تعود بالنفع – بدلاً من معاقبة – المجموعات الفقيرة والمهمشة، فإن الأمر يتطلب المزيد من البحث والتحليل من حيث الأبعاد الاقتصادية لخدمات المياه والصرف الصحي لدعم عملية الدمج. وغالبا ما تكون المعلومات والاحتياجات التدريبية للمجتمعات الريفية مماثلة لتلك التي ذكرناها أعلاه بالنسبة لفقراء المناطق الحضرية. ولكنها تشمل أيضاً المعارف المتعلقة بتخصيص الموارد المائية وتأمين حقوق المياه. ويعد رصد التقدم المحرز جانباً مهماً من جوانب المعرفة وتنمية القدرات. خاصة أن البيانات المفصلة (فيما يتعلق بنوع الجنس، والعمر، ومجموعات ذات الدخل، والعرق، والموقع الجغرافي، وما إلى ذلك) وتحليلات الإدماج الاجتماعي هي أدوات حاسمة في تحديد المجموعات الأكثر عرضة لخطر «البقاء دون مياه»، وأسبابه. وهناك حاجة لمزيد من البحث في العلوم والهندسة لتطوير بنية تحتية آمنة وذات كفاءة عالية وبأسعار معقولة وأجهزة ذات الصلة (مثل مرشحات المياه النقالة والمراحيض).

ويعد العمل المجتمعي عنصراً حاسماً في معالجة الأسباب الجذرية «لعدم ترك أحد دون مياه» فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي. وتسعى الحوكمة الرشيدة إلى الابتعاد عن هياكل السلطة الهرَمية مع تبني مفاهيم المساءلة والشفافية والشرعية والمشاركة العامة والعدالة والكفاءة – وهي مبادئ تتماشى مع النهج القائم على حقوق الإنسان. يمكن إنشاء آليات لتخصيص الموارد المائية لتحقيق أهداف سياسية اجتماعية اقتصادية مختلفة – مثل الحفاظ على الغذاء و/ أو أمن الطاقة، أو لتعزيز النمو الصناعي – ولكن مع ضمان توفر ما يكفي من المياه (بنوعية مناسبة) لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية (للأغراض المنزلية وكذلك لأغراض العيش الأولية) وضمان الأولوية.

وما زالت تحظى الروابط بين المياه والهجرة بانتباه متزايد، على الرغم من أنه لم يتم بعد إدراجها بالكامل في سياسة الهجرة الدولية. فإن التحديات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي التي يواجهها اللاجئون والنازحون داخلياً تتطلب استجابة سياسية خاصة ومركزة. وفي حالة توفير الخدمات في مخيمات اللاجئين، يعد تنسيق مستويات الخدمة مع المعايير المجتمعية/ الوطنية المحيطة أمراً ضرورياً لمكافحة التمييز الاجتماعي وتحقيق المساواة.

وتتحمل جميع الجهات الفاعلة والمعنية بإعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي المبنية على أساس عدم التمييز وتحقيق المساواة التزامات ومسؤوليات محددة. وتقوم تلك الجهات بتعريف الأفراد على أنهم أصحاب الحقوق الذين يحق لهم الحصول على المياه والصرف الصحي، وبأنهم أصحاب واجب أي عليهم ضمان الوصول إلى المياه والصرف الصحي بالتساوي للجميع، باستخدام أقصى الموارد المتاحة. كما تتحمل الجهات الخيرية غير الحكومية مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان وقد تكون مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أن تلعب دوراً مهماً في تقديم الخدمات وتحتاج إلى ضمان المساواة والمساءلة الجوهرية في مثل هذه المساعي. كما يُطلب من المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، وشركاء التعاون الإنمائي، ضمان توجيه مساعداتهم نحو البلدان أو المناطق الأقل قدرة على إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي.

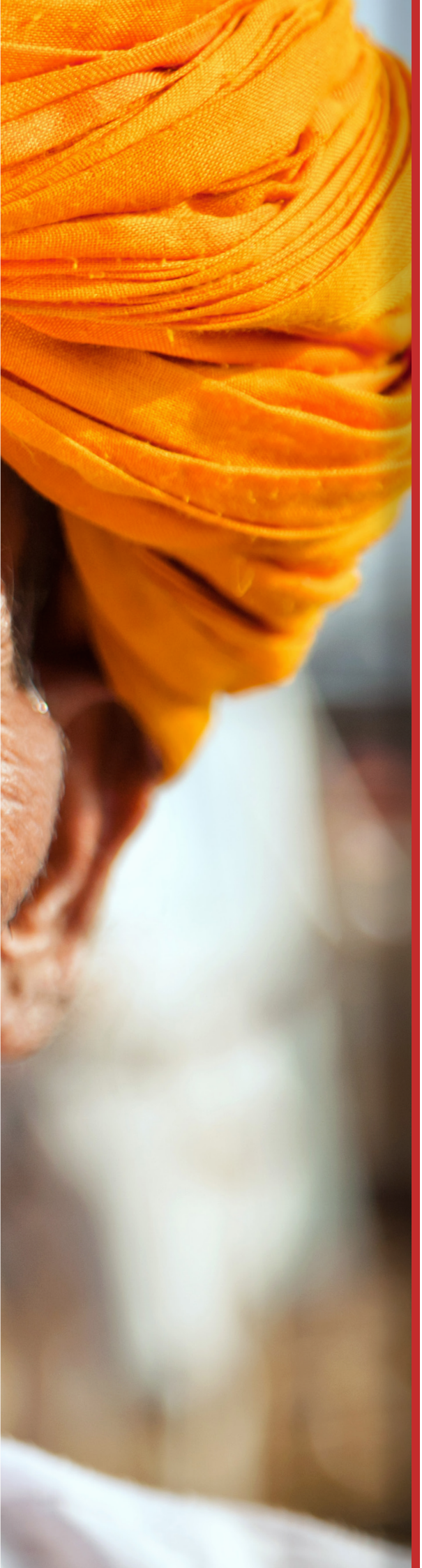

الخاتمة

يتم «ترك» الأشخاص من مجموعات مختلفة دون مياه لأسباب مختلفة. ويمثل التمييز والإقصاء والتهميش واختلال السلطة وعدم المساواة المادية من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق حقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية للجميع وتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه في خطة عام ٢٠٣٠. فالسياسات سيئة التصميم والمنفذة بشكل غير كاف، والاستخدام غير الفعال وغير الكافي للموارد المالية، وكذلك الثغرات في السياسات، تغذي استمرارية عدم المساواة في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وما لم تتم معالجة الاستبعاد وعدم المساواة بشكل واضح واستجابة سريعة في كل من السياسات والممارسات، سيستمر الفشل في الوصول إلى من هم في أمس الحاجة والذين من المرجح أن يستفيدوا أكثر.

إن تحسين إدارة الموارد المائية وتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة والمرافق الصحية للجميع أمر ضروري للقضاء على الفقر، وبناء مجتمعات مسالمة ومزدهرة، وضمان «عدم ترك أي أحد دون مياه» نحو تحقيق التنمية المستدامة. كما وأن هذه الأهداف قابلة للتحقيق بالكامل، بشرط وجود إرادة جماعية للقيام بذلك.

تم إعداد التقرير بواسطة «برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية» السيد/ ريتشارد كونور (Richard Connor)، السيد/ ستيفان يولينبروك (Stefan Uhlenbrook)، السيد / انجين كونكاجول (Engin Koncagül)

© اليونسكو 2019

إن التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر بأي حال عن رأي اليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات المعنية بها، ولا بشأن رسم الحدود والتُّخومُ. إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المنشور هي خاصة بمؤلفيها وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظراليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

لمزيد من المعلومات حول حقوق التأليف والنشر، والتراخيص ، يرجى الاطلاع على التقرير الكامل المتوفر على: www.unesco.org/water/wwap

تم إصدار هذا المنشور من قبل برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية بالنيابة عن هيئة الأمم المتحدة – المياه.

تمت هذه الترجمة عبر الدعم القيم الذي قدمته اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مكتب اليونسكو لدول التعاون الخليجي واليمن.

برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية

مكتب برنامج التقييم العالمي للمياه
قسم علوم المياه، اليونسكو

06134 Colombella، Perugia، Italy
البريد الإلكتروني: wwap@unesco.org
www.unesco.org/water/wwap

نعترف مع الامتنان بالدعم المالي المقدم لإعداد هذا التقرير من حكومة إيطاليا واقليم أومبريا واللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.

Regione Umbria